ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بعد شتاء طويل من القطيعة.. هل يذوب جليد العلاقات المصرية الإيرانية؟

شادي علي

حضارتان على ضفاف الخصومة

لطالما شكلت مصر وإيران، وهما وريثتا حضارتين من أعرق حضارات التاريخ، قطبين رئيسيين في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية والثقافية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين القاهرة وطهران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ يمكن وصفها بـ «شتاء طويل من القطيعة»، يتخلله أحيانًا هبوب رياح دافئة من المناورات التكتيكية، لكنّها سرعان ما تتلاشى أمام ثلوج الخصومة الجيوسياسية المتراكمة. في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، وأبرزها اتفاق التطبيع السعودي الإيراني، والاضطرابات التي أحدثتها عملية «طوفان الأقصى»، يبرز التساؤل مجددًا وبإلحاح: هل يمكن لمصر وإيران طي صفحة الماضي وبدء فصل جديد من التقارب الحقيقي؟ أم أن ما نشهده هو مجرد تحركات براغماتية مؤقتة تمليها ضرورات اللحظة، بينما تظل الحواجز الهيكلية التي تفصل بينهما شامخة وعصية على التجاوز؟

تسعى هذه المقالة إلى تقديم تحليل معمق لمستقبل العلاقات المصرية الإيرانية، مستندة إلى منهجية تجمع بين المراجعة التاريخية والتحليل الجيوسياسي، مع التركيز على العقبات البنيوية والمصالح المتباينة التي تشكّل جوهر هذه العلاقة المعقّدة، واستشراف السيناريوهات المحتملة لمسارها في المستقبل المنظور.

الجذور التاريخية للقطيعة: من حلف الشاه إلى خصومة الثورة

لا يمكن فهم الحاضر دون العودة إلى اللحظات التأسيسية التي رسمت ملامح العلاقة الحديثة بين البلدين. قبل عام ١٩٧٩، كانت مصر وإيران (تحت حكم الشاه) ركيزتين أساسيتين في الإستراتيجية الأميركية بالمنطقة، وحليفتين ضمن ما يعرف بـ «عقيدة التخوم» التي هدفت إلى تطويق المد السوفيتي والقومي العربي. إلا أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتوقيع مصر على معاهدة كامب ديفيد مع «إسرائيل» في نفس العام، أحدثا شرخًا زلزاليًا لا تزال ارتداداته مستمرة حتّى اليوم.

اعتبرت القيادة الثورية الجديدة في طهران معاهدة السلام خيانة للقضية الفلسطينية وخروجًا على الإجماع العربي والإسلامي، بينما نظرت إليها القاهرة كخيار إستراتيجي ضروري لاستعادة أراضيها المحتلة وتأمين مصالحها الوطنية. هذا التباين الجذري في الرؤية أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وتحولت مصر من حليف إلى خصم في الخطاب الإيراني الرسمي. وتعمق هذا الشرخ خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) حيث قدمت مصر دعمًا كبيرًا للعراق، ثمّ استمرت القطيعة طوال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، الذي تبنى سياسة «السلام البارد» مع «إسرائيل» والتحالف الكامل مع الولايات المتحدة، وهي سياسة تتناقض جوهريًا مع مبادئ الثورة الإيرانية القائمة على «تصدير الثورة» ومناهضة الهيمنة الأميركية و«الكيان الصهيوني».

عهد السيسي: ازدواجية الخطاب وعمق الخلاف

مع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في ٢٠١٣، دخلت العلاقات مرحلة جديدة من التعقيد، يمكن وصفها بأنها «إدارة حذرة للخصومة». ففي حين أن النظام المصري يرى في إيران تهديدًا إستراتيجيًا، إلا أنه يستخدم ورقة التقارب معها كأداة للمناورة والضغط على حلفائه وخصومه على حد سواء. وتكشف برقيات دبلوماسية مسربة أن المسؤولين المصريين يتعاملون مع الملف الإيراني بازدواجية لافتة؛ ففي الغرف المغلقة مع المسؤولين الأميركيين، يظهرون ازدراءً عميقًا للنظام الإيراني ويتفاخرون بوضع شروط تعجيزية لرفع مستوى العلاقات، بينما يرسلون في العلن إشارات إيجابية محسوبة، مثل تسهيل السياحة الإيرانية إلى جنوب سيناء أو الحديث عن أهمية تجديد أضرحة آل البيت في القاهرة.

هذه الازدواجية ليست مجرد تكتيك دبلوماسي، بل هي انعكاس للفجوة الهائلة التي تفصل بين رؤية النظامين لمصر والعالم. ويمكن تفكيك هذه الفجوة إلى عدة حواجز هيكلية رئيسية:

١. المرساة الأميركية والميثاق الإسرائيلي:

إن الحجر الأساس في السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفيد هو تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وهو تحالف يتجاوز المساعدات العسكرية السنوية البالغة ١,٣ مليار دولار، ليشمل تنسيقًا أمنيًا واستخباراتيًا عميقًا، وتسهيلات عسكرية حيوية للقوات الأميركية. ترى واشنطن أن النظام المصري يؤدي أدوارًا وظيفية محدّدة، أهمها ضمان أمن «إسرائيل»، وحفظ أمن الملاحة في قناة السويس، واحتواء الفصائل الفلسطينية، ومنع أي تهديد للكيان المؤقت. هذا الدور يجعل أي تقارب إستراتيجي مع إيران، التي تعتبرها واشنطن و«إسرائيل» الخطر الأكبر في المنطقة، أمرًا شبه مستحيل. فالعلاقة مع واشنطن ليست خيارًا سياسيًا يمكن تغييره، بل هي «مرساة»

جيوسياسية واقتصادية تمنع السفينة المصرية من الإبحار بعيدًا عن الفلك الأميركي.

وقد تعززت هذه العلاقة مع «إسرائيل» لتصل إلى مستوى «السلام الدافئ» في عهد السيسي، حيث شمل التنسيق غارات جوية «إسرائيلية» في سيناء بموافقة مصرية، وحصارًا خانقًا على قطاع غزّة فاق في شدته ما كان عليه في عهد مبارك. هذا التعاون الأمني الوثيق مع عدو إيران اللدود يضع البلدين على طرفي نقيض في أهم ملفات المنطقة.

٢. شريان الحياة الخليجي:

يعتمد الاقتصاد المصري الهش بشكل كبير على الدعم المالي والاستثمارات من دول الخليج، وتحديدًا السعودية والإمارات. هذه الدول، التي تعتبر إيران منافسها الجيوسياسي الأول، قدمت دعمًا سخيًا للنظام المصري بعد ٢٠١٣ لمنع انهياره، وهي تتوقع في المقابل أن تظل القاهرة ضمن المحور المناهض لطهران. وبالتالي، فإن أي محاولة مصرية للتقارب الجاد مع إيران ستواجه حتمًا بفتور خليجي قد لا يتحمله الاقتصاد المصري المأزوم، والذي يعاني بالفعل من ديون خارجية هائلة وتضخم متصاعد.

٣. الحرب الأيديولوجية: الإسلام الرسمي ضدّ الإسلام السياسي:

هناك صدام أيديولوجي عميق بين تصور النظامين لدور الدين في الدولة. فإيران قامت على أساس نظرية «ولاية الفقيه» التي تدمج الدين بالسياسة بشكل كامل، وتتبنّى خطابًا ثوريًا يسعى لتغيير الأنظمة في المنطقة. في المقابل، يتبنى النظام المصري إستراتيجية تقوم على احتواء «الإسلام السياسي» بكافة أشكاله، سواء كان سنيًا (مثل الإخوان المسلمين) أو شيعيًا. ويرى النظام المصري نفسه حصنًا للعلمانية والقومية في مواجهة ما يعتبره «مشروعًا توسعيًا» إيرانيًا.

ولتحقيق ذلك، يعمل النظام المصري على الترويج لنسخة من «الإسلام الرسمي» أو ما يمكن تسميته «الإسلام غير المسيّس»، ممثلة في مؤسسة الأزهر والتيارات الصوفية. هذا النموذج يركز على الطقوس والروحانيات الفردية ويفصل الدين عن السياسة والمقاومة، وهو النقيض التام للمشروع الإيراني. هذه المعركة على «الوعي» و«شكل الإسلام المقبول» تمثل أحد أعمق خطوط الصدع بين القاهرة وطهران.

٤. ساحات الصراع بالوكالة:

تتجلى الخصومة المصرية الإيرانية بشكل واضح في الساحات الإقليمية التي يدعم فيها كلّ طرف حلفاء مختلفين. ففي سورية، دعمت مصر المعارضة «المدنية» وسعت للحفاظ على هيكل الدولة، بينما تدخلت إيران عسكريًا لدعم نظام الأسد. وفي اليمن، شاركت مصر (ولو بشكل رمزي) في التحالف الذي قادته السعودية ضدّ الحوثيين المدعومين من إيران.

لكن ساحة الصراع الأبرز هي فلسطين. فبينما تدعم إيران «محور المقاومة» وتسلح فصائل مثل حماس والجهاد الإسلامي، يلعب النظام المصري دور الوسيط الذي تنيطه به أميركا و«إسرائيل»، والذي يهدف بالأساس إلى احتواء هذه الفصائل وتجريدها من أوراق قوتها، وضمان التزامها بالتهدئة. وقد كشفت أحداث «طوفان الأقصى» هذا التناقض بشكل صارخ؛ ففي الوقت الذي كانت فيه فصائل المقاومة تخوض معركة وجودية بدعم إيراني، كان النظام المصري يمارس ضغوطًا هائلة على غزّة، ويحكم إغلاق المعابر بالتنسيق مع «إسرائيل»، بل وسرب معلومات استخباراتية عن استعدادات المقاومة لـ «عمل كبير». هذا الموقف يجعل من مصر طرفًا فاعلًا في المعسكر المضاد لإيران وحلفائها في أهم قضايا المنطقة.

سراب التقارب: مناورات تكتيكية أم تغيير إستراتيجي؟

على الرغم من هذه الحواجز الهيكلية، تظهر بين الحين والآخر مؤشرات على تقارب محتمل، مثل المحادثات الأمنية التي تستضيفها بغداد أو مسقط، أو التصريحات الإيجابية المتبادلة. لكن التحليل الدقيق يكشف أن هذه التحركات تندرج في إطار البراغماتية التكتيكية وليس التحول الإستراتيجي.

فمن ناحية، يستخدم النظام المصري ورقة إيران للضغط على حلفائه الخليجيين للحصول على المزيد من الدعم المالي، ولإرسال رسائل إلى واشنطن بأنه يمتلك خيارات أخرى (وإن كانت غير واقعية). ومن ناحية أخرى، تسعى إيران من خلال الحوار مع مصر إلى كسر عزلتها في العالم العربي، وإظهار أن سياساتها أصبحت أكثر قبولًا في المنطقة، خاصة بعد اتفاقها مع السعودية.

ومع ذلك، تظل الفوائد المحتملة من هذا التقارب محدودة جدًا مقارنة بالتكاليف الباهظة. اقتصاديًا، لا يمكن للسياحة الإيرانية المحدودة أو التبادل التجاري الهزيل أن يعوضا مصر عن المليارات التي تتدفق من الخليج أو الامتيازات التي تحصل عليها من الغرب. وسياسيًا، فإن مجرد استعادة العلاقات الدبلوماسية لن يغير من حقيقة أن البلدين يقفان في معسكرين متعاديين في كلّ قضايا المنطقة تقريبًا.

سيناريوهات المستقبل: بين الجمود والذوبان المحدود

بناءً على ما سبق، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقات المصرية الإيرانية:

١. سيناريو الجمود (الوضع الراهن): وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا على المدى المتوسط. وفيه تستمر حالة «اللا حرب واللا سلم»، مع بقاء العلاقات الدبلوماسية على مستوى منخفض، واستمرار الحوارات الأمنية التكتيكية لإدارة الخلافات ومنع الانفجار، مع بقاء كلّ طرف في تحالفاته الحالية. ستستمر مصر في دورها الوظيفي ضمن المحور الأميركي - «الإسرائيلي» - الخليجي، وستبقى إيران قائدة لمحور المقاومة.

٢. سيناريو الذوبان المحدود (التقارب الشكلي): قد تدفع الديناميكيات الإقليمية، مثل رغبة السعودية في التهدئة، القاهرة إلى اتّخاذ خطوة رمزية برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع طهران. قد يشهد هذا السيناريو زيادة طفيفة في التبادل التجاري والسياحي. ومع ذلك، سيظل هذا التقارب شكليًا ومقيدًا بشدة بالخطوط الحمراء التي تضعها واشنطن والرياض و«تل أبيب». سيكون أشبه بـ «سلام بارد» جديد، يهدف إلى إدارة الخصومة بدلًا من إنهائها.

٣. سيناريو التحالف الإستراتيجي (مستبعد للغاية): يتطلب هذا السيناريو حدوث تغييرات جيوسياسية جذرية، مثل انهيار اقتصادي كامل في مصر يعجز الغرب والخليج عن احتوائه، أو نشوب حرب إقليمية كبرى تعيد رسم خريطة التحالفات بأكملها، أو حدوث تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي المصري نفسه. وفي ظل المعطيات الحالية، تبدو احتمالية تحقق هذا السيناريو ضئيلة جدًا، وتدخل في نطاق التكهنات البعيدة.

خاتمة: جداران من الجغرافيا السياسية

في نهاية المطاف، يُظهر التحليل أن مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية محكوم بجدارين عظيمين من الجغرافيا السياسية والأيديولوجيا. الجدار الأول هو ارتباط مصر العضوي بالمنظومة الأمنية والاقتصادية الغربية، واعتمادها الوجودي على حلفائها في الولايات المتحدة والخليج و«إسرائيل». والجدار الثاني هو التناقض الجوهري بين المشروعين السياسي والأيديولوجي لكلا البلدين، والذي يتجلى في صراع مرير على هوية المنطقة ومستقبلها.

إن أي حديث عن تقارب حقيقي يتجاوز المصافحات الدبلوماسية والمناورات التكتيكية يصطدم بحقيقة أن مصالح البلدين ليست متباينة فحسب، بل هي متعارضة في جوهرها. ولذلك، يبدو أن الشتاء الطويل في العلاقات بين القاهرة وطهران سيستمر، وقد يشهد فترات من الدفء المؤقت، لكن ذوبان الجليد بالكامل يتطلب شمسًا لم تشرق بعد في سماء الشرق الأوسط.

القرار المؤجل.. هل تتحرك مصر لكسر العزلة عن غزة؟

د. عصام نعمان

يدافع المسؤولون المصريون عن أنفسهم بالقول إنّ «إسرائيل» وليست مصر هي التي أغلقت معبر رفح من الجهة الفلسطينية ما أدّى إلى منع نقلِ أطنان المساعدات الإنسانية من غذاء وماء ودواء، المكدّسة في مدينة العريش على بعد مسافة قليلة من حدود مصر

مع فلسطين إلى المدن والقرى والمخيمات في جنوبي قطاع غزة. ولا يكتفي المسؤولون المصريون بهذه التبريرات غير المقنعة، بل يؤكدون أيضاً أنّ مصر «ترفض أيّ ترتيبات جديدة تُفرض خارج سياق التوافق الفلسطيني على اتفاقية المعابر الموقعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ التي نصّت على إدارة معبر رفح من قبل السلطة الفلسطينية تحت إشراف أوروبي مع وجود رقابة إسرائيلية غير مباشرة عبر الكاميرات».

تُرى، هل يجهل المسؤولون المصريون أنّ مئات الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة باتوا جوعى وعطشى وجرحى وموتى بسبب الحصار الإسرائيلي المضروب عليهم، ونتيجةً عمليات القتل المنهجي التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي يومياً على مدى النهار وأطراف الليل؟ هل يجهل المسؤولون المصريون أنّ حكومة بنيامين نتنياهو العنصرية الفاشية المتطرفة، تقوم بعمليات عسكرية ممنهجة منذ أشهر لتقويض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في طولكرم ونابلس وجنين والخليل وتشريدهم في شتى أنحاء الضفة الغربية، لحملهم على الهجرة إلى الأردن؟ هل يجهل المسؤولون المصريون أنّ الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي اتخذ قراراً منذ أيام معدودة يوصي حكومة نتنياهو بإعلان سيادة «إسرائيل» الكاملة على مجمل الضفة الغربية؟

هل سمع المسؤولون المصريون المناضل جورج إبراهيم عبداللّه الذي أفرجت عنه الحكومة الفرنسية بعد اعتقالٍ دام ٤١ سنة في سجونها ما قاله لآلاف مستقبليه، بعد وصوله إلى مطار بيروت يوم الجمعة الماضي، «يكفي احتشاد مليون متظاهر مصري على حدود مصر مع فلسطين للاحتجاج على جرائم «إسرائيل» الوحشية ضدّ المدنيين الفلسطينيين من أطفال ونساءٍ وشيوخ حتى تنتهي حرب التجويع والإبادة وينهار الحصار على قطاع غزة؟»، هل يظنّ المسؤولون المصريون أنّ الإسرائيليين سيتصدّون لضباط وجنود الجيش المصري العابرين بلا سلاح إلى قطاع غزة حاملين معهم الغذاء والماء والدواء إلى الجوعى والعطشى والمرضى؟ أليس من المرجّح أن تحاذر «إسرائيل» ارتكاب هذه الجريمة النكراء مخافةَ أن تبادر مصر، أولاً، إلى إلغاء معاهدة صلحها المشؤوم مع الكيان الصهيوني، أو أن تعلّق، على الأقلّ، العمل بها؟ أو أن تبادر مصر، ثانياً، إلى تعليق مشاركتها مع قطر في المفاوضات الجارية لتوليف الاتفاق الذي تسعى الولايات المتحدة إلى عقده بين «حماس» و«إسرائيل»؟ أو أن تبادر واشنطن، ثالثاً، إلى ممارسة ضغوطٍ على تل أبيب بغية تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية والغذاء والدواء إلى قطاع غزة عبر مصر والأردن؟ أو أن تبادر السعودية، رابعاً، إلى إبلاغ الولايات المتحدة عزمها عدم تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» إلاّ بعد إعلان واشنطن رسمياً وعملياً موافقتها على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل مساحة الضفة الغربية؟ أو أن تبادر حكومة دمشق الانتقالية، خامساً، إلى المطالبة بانسحاب «إسرائيل» من المناطق التي تحتلها في جنوبي سورية كشرط لتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني؟ ألا أظنّ أنّ جنون العنصريين الإسرائيليين سيبلغ بهم حدَ منع ضباط الجيش المصري وجنوده من نقل أطنان المساعدات الإنسانية من غذاءٍ وماءٍ ودواء إلى الجوعى في قطاع غزة. مع ذلك، يا ليتهم يفعلون. نعم، ليتهم يفعلون ليشهد المصريون والفلسطينيون وسائر العرب والعالم، انطلاق أعظمَ مشهدية شعبية وكفاحية وتحرّرية في حاضر العرب والإنسانية جمعاء. في ضوء ما تقدّم بيانه من واقعات وترجيحات، هل كثير على المصريين والعرب والمسلمين أن يطالبوا الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن يأمر ضباط الجيش المصري وجنوده المحتشدين في العريش على مقربة من جنوبي قطاع غزة بأن يتحركوا ويتوجّهوا بلا سلاح وبلا إبطاء بعشرات الآلاف إلى معبر رفح حاملين معهم أطنان المساعدات الإنسانية من غذاء وماء ودواء ليقوموا بتوزيعها على مئات الآلاف من الجوعى والعطشى والمرضى في رفح وخان يونس والمواصي وغيرها من المدن والقرى والمخيمات؟ أقدِم أيها الرئيس المصري ولا تَهَبْ، ستكون منتصراً سواء تصدّت «إسرائيل» لضباط مصر وجنودها بالنار، وجعلت منهم شهداء وجرحى، أم تهيّبت الموقف الجلل وتراجعَت بانكسار. أنت منتصرٌ أيها الرئيس إذا أقدمت، رغم كلّ ما يقيّد مصر من كوابح معاهدة صلحها المشؤوم مع «إسرائيل» الذي ما اعترف بها شعب مصر في أي يوم أو مناسبة. أنت منتصر إذا أقدمت «إسرائيل» على منع ضباط مصر وجنودها من العبور لينقلوا المساعدات الإنسانية إلى جوعى فلسطين وعطشاها ومرضاها، ذلك أنّ شعب مصر وسائر شعوب الأمة وأحرار العالم في شتى أنحائه سيقولون للدنيا: إنّ السيسي حاول ولم يُوفّق، لكن الحرب ستستمر سجالاً بين أحرار فلسطين والعرب والعالم من جهة، و«إسرائيل» وحلفائها من جهة أخرى إلى أن يتحقق النصر النهائي المبين. فلسطين والعرب والعالم ينتظرون كلمة مصر ومبادرة مصر، وانتصار مصر لأحرار فلسطين والعالم، ولن يخذل شعب مصر نضال الحرية والأحرار.

تعويم حل الدولتين.. هل يفيد وهل يكفي؟

ناصر قنديل

– شكل اجتماع الأمم المتحدة تحت عنوان حل الدولتين بمبادرة عربية أوروبية، وبصورة أخص سعودية فرنسية، حدثاً دولياً هاماً، حيث تقدم مجدداً ربط الاستقرار الدولي والإقليمي بحل سياسي للقضية الفلسطينية يرتكز على القانون الدولي، وجوهر انسحاب الاحتلال من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، في مواجهة الدعم الأميركي اللامحدود للتوجهات الإسرائيلية القائمة على تصفية حقوق الشعب الفلسطيني والتخلص من أطروحات الأرض مقابل السلام التي رعت العمليات السياسية في المنطقة ما بعد حرب العام ٦٧، لصالح السلام والتطبيع مقابل الأمن، وبقاء الاحتلال بل وإتاحة توسع الاحتلال تحت عنوان المناطق العازلة والأجواء المباحة، والدول منزوعة السلاح.

– الحراك السعودي يشكل تخلياً عن أوهام المجاراة للدعوات الأميركية لما سُمّي بالمسار الإبراهيمي، الهادف إلى تهميش القضية الفلسطينية، وشرعنة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، تحت شعار التحالف العربي الإسرائيلي في مواجهة ما سُمي بالخطر الإيراني المشترك، ويربط قبول التطبيع بمسار قيام الدولة الفلسطينية، ويعيد ترتيب النظر للعلاقة مع إيران بطريقة مختلفة، حيث التعاون يمكن أن يكون بديلاً للعداء المفترض، وحيث مشاريع الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران لم تعد موضع ترحيب خليجي، وحيث المخاطر المترتبة على هذه الحرب تهدد استقرار دول الخليج (الفارسي) ومصالحها الحيوية. وهذا التحول السعودي يفرض حضوره على المناخ العربي السياسي والإعلامي بسبب مكانة السعودية في صناعة المشهد السياسي العربي والإسلامي.

– أن ينعقد هذا اللقاء الدولي بقيادة سعودية يعني إسهاماً فعلياً بعزل "إسرائيل" في لحظة دولية تثور شعوب العالم فيها على الإجرام الإسرائيلي وتفرض على حكوماتها ضغوطاً يتغير معها المشهد السياسي الدولي، فذلك أمر جدير بالاهتمام، لكنه لا يعفي من ملاحظة أمرين رئيسيين، الأول عدم التناسب بين ما يجري في العالم وما يجري في العالم العربي، حيث حجم حضور الجريمة الإسرائيلية والدعم الأميركي لها في الإعلام والسياسة والشارع هو الأدنى مرتبة على الصعيد العالمي، بدلاً من أن يكون هو الطليعة المتقدمة لتفاعل الشعوب والحكومات مع ما تتعرض له فلسطين وشعبها، والأمر الثاني هو أن التبشير بحل الدولتين وردّ الاعتبار لقيام دولة فلسطينية كمدخل للاستقرار الإقليمي والدولي، لا يكفي لردع العدوانية الإسرائيلية وفرض التراجع على الدعم الأميركي لهذه العدوانية.

– السياسة مصالح أولاً وأخيراً، فهل تشعر أميركا ومن خلفها "إسرائيل" أن هناك تهديداً حقيقياً لمصالحهما جراء هذه العدوانية التي ترسم السياسة في المنطقة، وهل تستخدم السعودية ومن خلفها العرب ومعهما الدول الإسلامية واستطراداً الدول الأوروبية وعدد من الدول الغربية المنضوية تحت حراك حل الدولتين، ما لديها من أوراق ضاغطة لفرض مسار معاكس للمسار الراهن، والجواب هو بالتأكيد لا، وبيد هذا الحلف الدولي الكبير الكثير الكثير لفعله من أجل إسماع صوته بقوة. والواضح أن أميركا التي استهترت بموقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بإعلان الاستعداد للاعتراف بدولة فلسطين، لن تقيم الحساب لأي مواقف مشابهة ما دامت مجرد ظواهر صوتية، والحديث هنا لا يدور عن استخدام القوة ولا تحريك الجيوش.

– لأن السياسة مصالح، يصبح السؤال هل تربط الدولة التي تعتبر حل الدولتين مفتاحاً للاستقرار الإقليمي والدولي وتجسيداً لمصالحها وتطلعاتها بلعب أدوار تجسد أحجامها ومكانتها، فإنها تدرك أن الإقرار لها بتأثير حاسم في مسارات السياسة الإقليمية بصورة مخالفة لما ترسمه السياسة الأميركية السائرة على قدم واحدة هي القدم الإسرائيلية، يتوقف على ربط المصالح بالسياسات. وهذا يعني أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تحظى بامتيازات ومكاسب من علاقاتها بالدول العربية والإسلامية والأوروبية ما لم تتوقف عن شن الحروب وترتضي الجلوس إلى مائدة التفاوض تحت عنوان البحث عن حل سياسي مؤسس على القرارات الدولية، وهذا يطال السفارات والتطبيع والتعاون العسكري وتسهيلات شركات الطيران والموانئ وكل أشكال التعاون المعلن وغير المعلن، وصولاً إلى اتفاقات الشراكة التجارية الأوروبية الإسرائيلية.

– السؤال الأهم هو أليس من الطبيعي أن يربط العرب تمويلهم المفترض للرئيس دونالد ترامب بموقفه من الحروب الإسرائيلية وحل الدولتين؟